عنوان الورقة البحثية (المجموعة القانونية)

الهجرة غير النظامية في المعاهدات الدولية والتشريع الليبي

موجز السياسات المقترحة من

المجموعة القانونية (محمود بوخير الله) (علياء الورفلي) (فتحي الدرسي) (محمد بن سليم)

العنوان

"تحسين وضع الهجرة غير النظامية في شرق ليبيا ـ آليات عمل لصُنّاع القرار"

اولا/ لمحة عامة

تناولت ورقة المجموعة القانونية السياق الاتي:

- زيادة تدفق المهاجرين تزايد أعداد المهاجرين إلى ليبيا بسبب النزاعات في دول الجوار.
- صعوبة الإدارة تدفق المهاجرين يجعل من الصعب إدارة الهجرة وتقديم الخدمات اللازمة.
- اقتراح إصدار تصاريح إقامة مؤقتة كإجراء قانوني أهداف التصريح:
  1. توفير وضع قانوني للمهاجرين.
  2. تسوية أوضاعهم بشكل نظامي وإنساني.
  3. حماية حقوق المهاجرين وتحسين إدارة الهجرة.
  4. مكافحة الاتجار بالبشر.
- مراقبة وتحديد الهوية حيث تساعد في تحديد هويات المهاجرين وتخفيف العبء على مراكز الإيواء.
- الالتزام بالمعاهدات الدولية يعكس التزام ليبيا بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.
- تعزيز الاقتصاد المحلي عن طريق إدماج المهاجرين في سوق العمل بشكل نظامي وقانوني ويحمي الأمن القومي.
- شروط التصريح يحدد بناءً على شروط من السلطات المختصة ومدة قابلة للتجديد حسب تقيد المهاجر بالقوانين.

تُعدّ هذه المنصة بمثابة مركز معرفي تعاوني مُصمّم لدعم الباحثين وصانعي السياسات والممارسين العاملين في مجالات الهجرة في ليبيا. وتتيح الوصول إلى منشورات بحثية، وتقارير مواضيعية، ومجموعات بيانات، ورؤى تحليلية تهدف إلى تعزيز فهم أعمق لأنماط واتجاهات وتحديات التنقل.

ثانيا/ ملخص التحليل القانوني لوضع الهجرة غير النظامية في شرق ليبيا

نتائج إحصائية من مقابلات شخصية مع عدد من المهاجرين في مراكز الإيواء:

نسبة المهاجرين الذين تعاملوا مع شبكات تهريب.

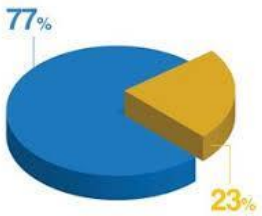

shutterstock.com · 2251347505

الذين دفعوا مبلغ مالي لدخول ليبيا

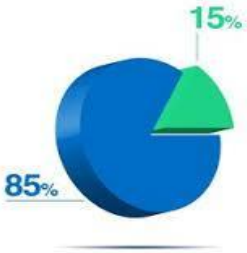

shutterstock.com · 2260803981

نسبة عدم الحصول على مساعدات إنسانية

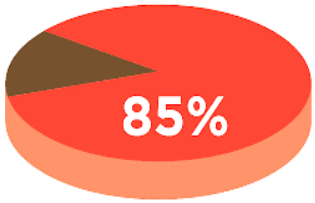

نسبة المهاجرين قادمين لشرق ليبيا بدون مستندات شخصية

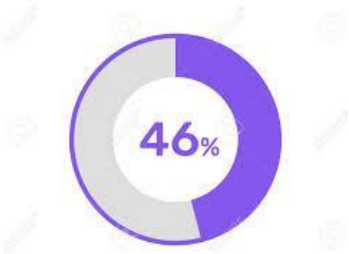

نسبة المهاجرين الذين تعرضوا للعنف

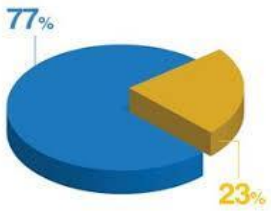

shutterstock.com · 2251347505

جدول يوضح أهم النقاط التي تناولها التقرير لصنّاع القرار

المتطلب	الوصف	ملاحظات
الموضوع العام (مجال الورقة)	تحسين وضع الهجرة غير النظامية في شرق ليبيا مع آليات عمل لصُنّاع القرار	
مصادر البيانات	القوانين / الاتفاقيات الدولية / القرارات / التقارير/ المقابلات الشخصية	من الأفضل الوصول إلى الإدارة القانونية بالسلطة التشريعية وتقوية العلاقات الشخصية مع الجهات الشرطية والتنفيذية
موضوع الورقة الدقيق	الهجرة غير النظامية في المعاهدات الدولية والتشريع الليبي	
هدف الورقة	تعديل التشريعات ذات العلاقة تعزيز التعاون الدولي للاستفادة من الاتفاقيات	
المستهدفون من الورقة	السلطة التشريعية / التنفيذية / الأجهزة الشرطية/ المنظمات الدولية	
كيفية الوصول للمستهدفين من الورقة	جلسات حوارية / تنظيم مؤتمرات دولية ومحلية / جماعات التركيز	التعزيز عبر استخدام المنصة الالكترونية وموقع الكتروني وفي حال وجود تمويل يتم الاستعانة بالتجارب المماثلة للهجرة مثل المغرب وإيطاليا
منهجية الورقة	تحليل البيانات / المقابلات الشخصية	
تحكيم الورقة	خبير تشريعي / تنفيذي / قضائي	

جدول توضيحي لأهم الأسئلة وملخص إجاباتها من ملخص الورقة

السـؤال	الإجابـة
ما السياق العام الذي تحدث فيه المشكلة؟	زيادة تدفق المهاجرين بسبب النزاعات في دول الجوار. صعوبة إدارة الهجرة وتقديم الخدمات اللازمة. عدم إصدار تصاريح إقامة مؤقتة للمهاجرين كإجراء قانوني.
كيف بدأت المشكلة؟ وكيف تحدث؟	تفاقم الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي في دول أفريقيا المصدر، وجنوب الصحراء، وبسبب الصراعات الداخلية في ليبيا وانقسام المؤسسات وغياب الرقابة الأمنية وهشاشة الأجهزة الشرطية المعنية.
أين تحدث المشكلة؟	في المناطق الحدودية ومراكز الاحتجاز وداخل المدن الكبرى.
ما نتائج وآثار المشكلة؟	• (ازدواجية التجريم) • (اختلاف نظرة المجتمع للمهاجرين). • (غياب آلية تطبيق للقانون). • (فراغ تشريعي). • (الترابط مع الاتجار بالبشر). • (نقص الحماية القانونية). • (عدم فعالية القوانين الوطنية).

5) من

6) ما مدى إ

7) ما أس

8) ماذا سيحد

9) ما مدى معر

- **نتائج الورقة البحثية القانونية:**

1. **(التزامات دولية)** إن الالتزامات الناتجة عن الاتفاقيات الدولية هي التزامات دولية واجبة التطبيق وفي حال مخالفة هذه الالتزامات فإن المسؤولية الدولية تقع على الدولة المخالفة لهذا الالتزامات.
2. **(التعاون الدولي)** إن الاتفاقيات الدولية والمصادق عليها من الدولة الليبية اوجبت على الدولة الليبية ضرورة التعاون الدولي فيما يخص الهجرة غير النظامية.
3. **(حقوق وامتيازات دولية)** ان الاتفاقيات الدولية كما فرضت على الدولة الليبية بعض الالتزامات فإنها اعطت الدولة الليبية حقوقاً وامتيازات.
4. **(اتفاقية غير مفعّلة مع فرنسا)** إن اتفاقية التعاون بين الدولة الليبية وحكومة الجمهورية الفرنسية في مجال الامن ومكافحة الجريمة المنظمة نصت على ان يتبادل الطرفان نتائج الأبحاث التي يقومان بها في مجال الكشف عن الجرائم وعلم الإجرام, ويعلمان بعضهما بطرق التحقيق وسبل مكافحة الإجرام الدولي.

5. **(اختلاف نظرة المجتمع للمهاجرين)** اختلاف نظرة الدول للمهاجر غير النظامي قسم ينظر إليه نظرة شفقة وعدّة ضحية والقسم الأخر نظر إليه نظرة شك وريبة وعدة مجرما يهدد مصالح المجتمع.

6. (ازدواجية التجريم) المشرع الليبي جرّم الهجرة غير النظامية، وعدّ المهاجر غير القانوني مجنياً عليه وجاني في آن وأحد.

7. (محاولة تشريعية لإيجاد حل) معالجة المشرع الليبي للهجرة غير النظامية من خلال إصداره للقانون رقم 19 لسنة 2010م بشأن الهجرة غير الشرعية.

8. (قصور تشريعي) المشرع الليبي لم يجرم خروج الليبي وغير الليبي من ليبيا دون إذن أو تصريح عبر المنافذ الرسمية.

9. (غياب آلية تطبيق للقانون) رصد المشرع الليبي عدّة عقوبات تختلف نوعاً ومقداراً لجريمة الهجرة غير النظامية.

10. **(الترابط مع الاتجار بالبشر)** توصلت الدراسة إلى الترابط بين الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر، وعلاقة التداخل ما بين الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر في كون المهاجر يقع في الغالب ضحية للمتاجرين بالبشر.

11. **(نقص الحماية القانونية)** أظهرت الدراسة ان افتقار التشريعات لحماية شاملة للمهاجرين غير النظاميين على الرغم بمصادقة على الاتفاقيات الدولية الا ان التنفيذ الفعلي محدود جدا، خاصة فيما يتعلق بضرورة التمييز ما بين ضحايا الاتجار والمهاجر الذي اختار طواعية التعامل مع المهربين.

12. **(فراغ تشريعي)** الهجرة غير النظامية تساهم بشكل كبير في تعريض المهاجرين لخطر الاتجار، مما يستدعي مراجعة شاملة للإطار القانوني وبضرورة وجود قانون يجرم الاتجار بالبشر بشكل مستقل وذلك لعدم كفاية النصوص القانونية، اشكال الاتجار بالبشر وتطوره وتعزيز الحماية القانونية للضحايا وملاحقة الجناة.

13. **(عدم فعالية القوانين الوطنية)** عدم التفرقة ما بين المهاجرين والمهربين، تجعل من ظاهرة الهجرة تتفاقم .

ثالثا/ توصيات لصانعي القرار مع بيان الجهة ذات العلاقة وأصحاب المصلحة للمساهمة في تطبيق التوصية

ر.ت	التوصية	الجهة ذات العلاقة	أصحاب المصلحة
1	الالتزام بالاتفاقيات الدولية	وزارة الخارجية ـ وزير الهجرة غير الشرعية	المفوضية السامية للاجئين
2	الاستفادة من الامتيازات الدولية	وزارة الخارجية	وزارة العمل
3	معاملة إنسانية للمهاجرين	جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية / الأمن الداخلي/ البحث الجنائي	منظمات حقوق الإنسان / المنظمات غير الحكومية
4	تعديل التشريعات الداخلية وخاصة قانون (19) لسنة 2010م	مجلس النواب الليبي	وزارة العدل / الأمن القومي
5	تجريم الخروج غير الرسمي	مجلس النواب الليبي	الأمن الداخلي/ الشؤون الاجتماعية
6	التعاون مع دول جنوب المتوسط	وزارة الخارجية	الأمن القومي / مفوضية المجتمع المدني
7	تعزيز الحماية القانونية للمهاجرين	مجلس النواب الليبي	وزارة العدل/ مجلس حقوق الإنسان
8	إنشاء وحدات متخصصة لمكافحة الاتجار بالبشر	وزارة الداخلية	منظمات دولية متخصصة
9	إنشاء صندوق لدعم العودة الطوعية	الحكومة الليبية / وزير الهجرة غير الشرعية	وزارة الخارجية / المنظمات الإنسانية
10	شراكات مستدامة	وزارة الخارجية/ الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة	المنظمات الدولية والمراكز الدولية المتخصصة